عبدالله غول، لا تُهن ذكاءنا!

بقلم:

خلف أحمد الحبتور

يبدو أن تركيا التي فقدت حظوتها لدى العديد من حلفائها العرب التقليديين، تسعى الآن إلى التودّد إلى إيران، على الرغم من الخلافات حول الملف السوري، وخير دليل على ذلك الزيارة التي قام بها مؤخراً الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى أنقرة، وهي أول زيارة لرئيس إيراني إلى تركيا منذ ثمانية عشر عاماً. صراحةً، لا يهمّني إذا تبادل القادة الأتراك والرئيس الإيراني القبل والعناق وقرّروا رأب العلاقات بينهم، فهذا شأنهم الخاص، لكن ما أثار غضبي فعلاً هو رياء القادة الأتراك والإيرانيين في تعاطيهم مع دول الخليج، فهم يخفون مخطّطاتهم خلف كلام معسول. أظن أنني أتكلّم باسم جميع المواطنين الخليجيين تقريباً بتوجيه الرسالة التالية: «المعذرة عذراً، لكننا لن ننخدع بكلامكم المنمّق لأن الوقائع واضحة جداً للعيان وتتحدّث عن نفسها».

كشف أحد كبار مستشاري رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، لصحيفة «الشرق الأوسط» الصادرة من لندن، أن الرئيس التركي شدّد خلال مباحثاته مع روحاني على الأهمية التي توليها أنقرة لأمن الخليج، قائلاً إن تركيا «تلتزم أمن دول مجلس التعاون الخليجي ورفاهها وتطلّعاتها، من دون أي تدخّل خارجي في شؤونها الداخلية».

يا له من كلام مطمئن! الآن أصبح بإمكاننا نحن أبناء الخليج أن ننام قريري العين لعلمنا بأن تركيا تحمينا. لكن لسوء حظ محترفي التضليل والخداع في تركيا، لسنا سذّجاً إلى هذه الدرجة. فالرئيس غول يعي تماماً أن استقبال روحاني على السجاد الأحمر لن يلقى استحساناً في منطقتنا، لذلك لجأ إلى أساليب المكر والخداع باذلاً قصارى جهده كي يُظهر لمجلس التعاون الخليجي أن بلاده تهتم كثيراً بالحفاظ على العلاقات التجارية الثنائية وحسن النوايا. وكانت العلاقات بين تركيا والسعودية، على وجه التحديد، قد تدهورت على خلفية احتضان أردوغان المستمر للإخوان المسلمين، فضلاً عن الإهانات التي وجّهها إلى الحكومة والجيش في مصر، لا سيما إعلانه بأن الرئيس السابق محمد مرسي لا يزال، في نظره، رئيس مصر. وقد أوضح الملك عبدالله في هذا الإطار، أنه لن يقبل بقيام دول أجنبية بمحاولات لتعطيل التقدّم في مصر، معتبراً أنه خط أحمر بالنسبة إليه.

لكن لنذهب بعيداً في مخيّلتنا ونفترض أن الرئيس التركي غول صادق في مشاعره. رداً على هذا السيناريو الافتراضي المستبعد جداً، أقول له مع فائق الاحترام إنه بإمكاننا أن نعتني بأنفسنا، ونحن نشكرك جزيل الشكر. لا نريد من أحد أن يتحمّل مسؤوليتنا، فنحن مسئولون عن أنفسنا، ويتمتّع قادتنا بالمؤهلات اللازمة، وأكثر، لحماية شعبنا وأرضنا وحدودنا وشواطئنا. صدور مثل هذه التصريحات عن رئيس دولة أجنبية - لا سيما دولة تقع خارج منطقتنا وليست لديها أي أصول عربية - ينمّ عن قلة احترام لاستقلالنا وسيادة أراضينا.

بدلاً من القلق على أمننا أو ادّعاء ذلك ينبغي على تركيا أن تكفّ عن حماية الإرهابيين وعن التآمر مع التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين للقضاء على مصر. على أردوغان وغول أن يهتمّا بشؤونهما الخاصة، فلديهما ما يكفي من المشاكل في الداخل مع تصاعد التململ المدني على خلفية الاتهامات بتفشّي الفساد على مستوى رفيع في الدولة، وانتهاكات حقوق الإنسان، وقمع حرية التعبير.

قبل وقت غير بعيد، كان أردوغان محطّ إعجاب لقيادته منظومةً من الإسلام السياسي ساهمت في إحلال الاستقرار والازدهار في البلاد. لكن اتّضح لنا الآن أنه كان منذ البداية متطرّفاً في ثياب حمل، وأنه مستعدّ للتخلّص من كل من يجرؤ على تحدّيه وتهديده في منصبه. ويتبيّن لنا أنه لم يعد قادراً على ضبط نفسه والتحكّم بأعصابه، وقد ظهر ذلك جلياً عندما صفع أحد المشاركين في احتجاج لعمّال المناجم، فيما كان معاونوه يرفسون آخر بهمجية.

إنه لأمر مشين ومرفوض تماماً أن ينصّب شخص فاقد للسيطرة نفسه وصياً على دول الخليج - وكذلك يجب التعامل بحذر شديد مع صديقه الحميم الجديد حسن روحاني، على الرغم من كل الجاذبية الذي يتمتّع به على المستوى الشخصي، فهو من النوع الذي يثير الكثير من الريبة والشكوك. يُنعَت بأنه «رجل دين معتدل»، في حين أن صاحب القرار الحقيقي، وريث آية الله الخميني، موجود في قم. من يدري ما هي المؤامرات التي حاكوها خلف الأبواب المغلقة لتنفيذها ضد العرب!

يعاني المسئولون في جمهورية إيران الإسلامية، شأنهم في ذلك شأن نظرائهم الأتراك، من الازدواجية في الخطاب. فالصورة المعتدلة التي يحاولون الآن إظهارها عن أنفسهم أمام المجتمع الدولي تهدف إلى تحقيق أمر واحد لا غير: دفع الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى رفع العقوبات المفروضة على بلادهم.

ففي حين كان روحاني يتودّد، قبل بضعة أيام، إلى مجموعة «خمسة زائد واحد» خلال المفاوضات حول البرنامج الإيراني لتخصيب اليورانيوم، ألقى علي خامنئي كلمة أمام حشد من المسئولين السياسيين والعسكريين الذين كان بعضهم يحملون لافتات كُتب عليها: «أمريكا لا تستطيع فعل شيء». وقد استغلّ خامنئي المناسبة للتلميح بأن الرئيس أوباما جبان لا يتحلّى بالجرأة لخوض المعركة، مضيفاً أن الجهود التي بذلها «الشيطان الأعظم» من أجل «تركيع إيران» قد فشلت. أهذا هو البلد الذي تتفاوض معه الولايات المتحدة وسواها من القوى العالمية من أجل التوصّل إلى انفراج في العلاقات؟ ما الخطوة التالية التي ستتّخذها تلك الدول؟ هل ستمنح الرئيس السوري القاتل وسام الشرف؟

يدفع خامنئي مؤخراً باتجاه تعزيز أواصر العلاقات مع دول الخليج، أو بالأحرى رأب العلاقات التي تجمّدت بسبب لائحة طويلة من التدخّلات الإيرانية في الشؤون العربية، بدءاً من دعم إيران للمتمرّدين الشيعة في البحرين بهدف إطاحة النظام الملكي، مروراً بدعمها للحوثيين الشيعة في اليمن، وصولاً إلى هيمنتها على لبنان عن طريق عميلها «حزب الله» ومشاركة عناصر الحزب والحرس الثوري الإيراني في القتال إلى جانب قوات الأسد في سوريا. هذا فضلاً عن الاضطهاد الإيراني المتواصل لعرب الأهواز، مع العلم بأنه لا يحظى بتغطية إعلامية واسعة بقدر التدخلات الأخرى، فإيران تعاملهم وكأنهم مواطنون من الدرجة الثالثة. لقد جُرِّدوا من حقوقهم منذ زمن الشاه، وتتعرّض ثقافتهم العربية للطمس، بما في ذلك عبر منعهم من إطلاق أسماء عربية على أولادهم. ينبغي على قادة الخليج أن يدافعوا عن حقوق هذا الشعب المتروك بدلاً من مصافحة المبعوثين الإيرانيين.

عداء إيران للأمة العربية حقيقة تاريخية. وهل من إثبات أقوى على ذلك من امتناع حسن روحاني عن حضور تنصيب الرئيس المصري الجديد عبدالفتاح السيسي، ثم ظهوره في أنقره بعد بضعة أيام؟ لا يهمّني ما يخطّط له الأتراك والإيرانيون، لكن أياً يكن، أرجو أن تتركونا وشأننا!

الداخلية تعكف على دراسة الوثيقة الأمريكية المتعلقة بمبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية

ردا على ما تم نشره بحسب الوثيقة الأمريكية المتعلقة بمبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية بتغيير أنظمة «البحرين والسعودية واليمن ومصر»، صرح الوكيل المساعد للشئون القانونية بوزارة الداخلية بأن الوزارة تعكف على دراسة هذه الوثيقة لتحديد أي مخالفات قانونية ارتكبت بما فيها دراسة استخدام أو تسلم أي أموال من أي جهة، وذلك للوقوف على حقيقة هذا الأمر ولمعرفة علاقة ذلك بما شهدته مملكة البحرين من أحداث في عام ٢٠١١ مضيفا أن ارتكاب أي جريمة يخضع لاختصاص القضاء البحريني حتى لو ارتكبت الجريمة في الخارج، وأنه سيتم إجراء التحريات اللازمة واتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة.

○ وزير الصناعة خلال حفل تخريج فوج مدرسي التعليم الفني.

بحضور وزير الصناعة

تخريج الفوج الخامس من مدرسي ومدرسات التعليم الفني لرواد الأعمال

أكد وزير الصناعة والتجارة الدكتور حسن عبدالله فخرو حرص حكومة البحرين ووزارة الصناعة والتجارة بالذات على تعزيز ودعم برامج ريادة الأعمال وتوفير كل الفرص التي من شأنها الدفع بالمزيد من الكوادر الوطنية إلى التقدم في مجالات الأعمال المختلفة، منوهاً بأن آلية تنمية ريادة الأعمال تأتي من خلال المنهج الجديد المنبثق من مكونات علم ريادة الأعمال والذي جاء تطبيقه ليتوافق مع سياسة الحكومة الرامية إلى تطوير التعليم من خلال برامج دراسية جديدة ومتزامنة مع أهداف رؤية البحرين الإقتصادية حتى عام ٢٠٣٠ حيث وضعت القيادة والحكومة التعليم في صدارة إهتماماتها لكونه أهم ركائز التنمية الشاملة والطريق الأمثل للارتقاء بأجيال شباب المستقبل والمجتمع البحريني بصورة عامة.

جاء ذلك خلال الكلمة التي ألقاها وزير الصناعة والتجارة الدكتور حسن عبدالله فخرو في حفل تخريج الفوج الخامس من رواد الأعمال من المدرسين بالمدارس المهنية والفنية بمملكة البحرين والذين بلغ عددهم ٣٣ مدرساً. وقد كان الهدف من هذه الدورة التدريبية غرس روح ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلبة من خلال المناهج التعليمية المتخصصة.

وفي هذا السياق عبر الوزير عن اعتزازه بخريجي برامج التدريب الفني والمهني والتي تعد أحد قصص النجاحات التي تحققها مملكة البحرين في مجال دعم وتنظيم برامج ومشاريع ريادة الأعمال بما تتميز به من طموح وتطلع واعد من قبل الدفعات التي تقبل عليه من جميع قطاعات المجتمع، معرباً في هذا السياق عن تقديره للدور الريادي والقيادي الذي تلعبه وزارة التربية والتعليم في تنمية مهارات الطلاب والطالبات نحو ريادة الأعمال والالتحاق بسوق العمل من خلال مثل هذه البرامج التدريبية، مثمناً في الوقت ذاته العمل والجهود التي يقوم بها المركز العربي الدولي لريادة الأعمال والاستثمار التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «يونيدو» الذي أنجز العديد من الدورات التدريبية، من خلال النموذج البحريني العالمي لريادة الأعمال، وطرح المزيد من برامج التدريب والتنمية لرواد الأعمال.

وأضاف الوزير أن مملكة البحرين قد باتت اليوم معلماً بارزاً على الصعيد الدولي كحاضنة للنموذج البحريني، والذي يحتذى به ويستفاد منه عالمياً من خلال الدورات التدريب المتخصصة التي تنفذها «اليونيدو».

بحث استضافة معرض تايلوس في متحف حضارات أوروبا

تبحث حاليا وزارة الثقافة مع متحف حضارات أوروبا والبحر المتوسط استضافة معرض تايلوس رحلة ما قبل الحياة.

جاء ذلك لدى لقاء وزيرة الثقافة الشيخة مي بنت محمّد آل خليفة وزيرة الثقافة ميكائيل محمّد مسئول العلاقات الدولية بمتحف حضارات أوروبا والبحر الأبيض المتوسّط الكائن في مدينة مرسيليا الفرنسيّة، وجان بول غنيم القائم بأعمال السفارة الفرنسيّة، وسيدريك دوفيه الملحق الثقافي في السفارة الفرنسية، بحضور الدكتور منير بوشناقي مدير المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي وعضو الهيئة الاستشاريّة لمتحف حضارات أوروبا والبحر الأبيض المتوسّط، أمس، لبحث سبل التعاون المشترك بين وزارة الثقافة في مملكة البحرين والمتحف.

تبادل الطرفان عددا من الأفكار تمثلت في إمكانية استضافة المتحف لمعرض «تايلوس.. رحلة ما قبل الحياة» والذي يتناول الحقبة الزمنية في الفترة ما بين القرن الثاني قبل الميلاد حتى القرن الثالث بعد الميلاد في البحرين آنذاك وتقاليد الدفن. علماً بأن المعرض يتضمن حوالي ٤٠٠ قطعة أثرية تؤرخ لهذه المرحلة من تاريخ البحرين، كما تم طرح عدد من الأفكار على صعيد الدعم والتدريب المهني للعاملين في متاحف البحرين من قبل إدارة المتحف الفرنسيّ.

ويقوم السيّد ميكائيل محمّد بجولة تشمل عددا من المعالم السياحيّة والتراثية والثقافية في مملكة البحرين للوقوف على أهم ما يميز هذه الجزيرة من ميّزات، وحضارات تعاقبت عليها وشكلت شاهدا على ثرائها تاريخيًا وحضاريا، كما سيخصص جولات خاصة للاطلاع عن قرب على المتاحف البحرينية عبر زيارات لمتحف البحرين الوطني ومتحف موقع قلعة البحرين.

جدير بالذكر أن متحف حضارات أوروبا والبحر المتوسّط هو متحف يشتغل على شرح تعقيدات العالم المتوسطي، المصنوع من التبادلات والهجرات، تتألف مجموعاته من مليون تحفة ومادة مكرسة لحضارات وتقاليد أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، وله برنامج معارض دائمة ومؤقتة، ولقاءات ومحاضرات وعروض مسرحية حيّة، ويسهم في دعم التنوع الثقافي والتقارب بين شعوب المتوسط والعالم.

○ وزيرة الثقافة تستقبل مسئولي متحف حضارات أوروبا.

رفضت مزاعم حالة حقوق الإنسان في البحرين

(الحوار الوطني) ترفض الإدعاءات التي لا تسندها حقائق على الأرض

رفضت جمعية الحوار الوطني أساليب المكر والعداء لمملكة البحرين التي جاءت في الإدعاءات المجحفة والمغلوطة لممثل الاتحاد السويسري لعدد من الدول الغربية حول مزاعم حالة حقوق الإنسان في البحرين، وأكدت الجمعية أنه في الوقت الذي تستقبل فيه البحرين الإشادات الدولية لحصولها على سادس البلدان الأكثر أمنا في العالم، وحصولها على المراكز الأولى في العديد من المجالات المرتبطة بتطور الحياة في البحرين، وبرفاهية الإنسان البحريني نفاجأ بهذه الإدعاءات التي لا تسندها حقائق على الأرض وإنما رغبة في النيل من مكتسبات المشروع الإصلاحي لجلالة الملك المفدى.

وأشارت جمعية الحوار الوطني في حديثها إلى النقلة الحضارية الكبيرة التي تحققت في البحرين بقولها «إنه من دواعي السرور والاعتزاز نؤكد أن المملكة في سنوات المشروع الإصلاحي الميمونة خطت خطوات جبارة في طريق التنمية والنهضة وارتفعت معدلات النمو كثيراً عن الأرقام السابقة، وارتقت البلاد مكانة رفيعة في جميع المجالات التنموية، وفي مجال حقوق الإنسان على وجه الخصوص».

وفي البيان الذي أصدرته الجمعية أمس أكدت فيه رفضها التام لكل محاولات زعزعة الأمن والاستقرار في البحرين من خلال هذه الإدعاءات الكاذبة والتي لا تخدم قضية، بل تقدم الدعم المعنوي للمخربين وللذين لا يريدون خيرا بالبحرين، إن المملكة بلد القانون ودولة المؤسسات، وهذه الدول التي تدعي كذبا على البحرين هي أكثر الدول التي تعرف الجهود التي بذلتها قيادتنا الرشيدة في إرساء قيم الحرية والديمقراطية، والانفتاح على التجارب البشرية في جميع المجالات التي يستفيد منها المواطن في التعليم والصحة والإسكان، من أجل الارتقاء بالإنسان البحريني ووضعه في المكانة اللائقة به.

ورفضت جمعية الحوار الوطني تأسيس مكتب لمنظمة حقوق الإنسان في مملكة البحرين لأن ذلك يعتبر تدخلا في الشأن المحلي الداخلي، وهو ما يعتبر إساءة لتجربة البحرين الرائدة في مجال حقوق الإنسان، كما يعتبر استفزازا للمشاعر الوطنية، ومن شأنه أن يزيد المشاعر السلبية أكثر مما يخدم قضية، و«تؤكد الجمعية أنها تقف مع الدولة ومع جميع القوى الوطنية ضد كل ما يسيء إلى البحرين وأهلها في وجه الإدعاءات الكاذبة والملفقة».